مؤتمر القمح الدولى[1]

يزداد عدد الناس الذين يستهلكون القمح زيادة مضطردة في العالم فقد ارتفع عددهم في الخمسين سنة الاخيرة من ٤٠٠ مليون الى ٦٠٠ مليون نفس أى بنسبة ٥٠ ٪ وما زال هذا الازدياد مستمرا • وتدل كل الظواهر على انه سيستمر هكذا في حين أن محصول القمح فى العالم لا يزيد على هذه النسبة تبعا لناموس «مالتوس» Malthus الاقتصادى الشهير وهو أن عدد سكان العالم يزداد على نسبة متواليات هندسية بينما مقدار أنواع الغذاء لا يزداد الا على نسبة متواليات حسابية •

يزيد استهلاك القمح ويحل بالتدريج في كل مكان محل غيره مما كان كثير من الشعوب يقتات به مثل الارز والاذرة على أنواعها والبطاطس •

وفي الوقت نفسه نرى أن زراعة القمح لا تتمشى مع هذه الزيادة اما لان أصحاب الاطيان في بعض البلاد يرون من مصلحتهم أن يستعيضوا عن القمح بمحصول آخر أو بصناعة أخرى تعود عليهم بربح أكثر • واما بسبب تلك الظاهرة الاجتماعية التى حار علماء الاجتماع وحارت الحكومات فى علاجها وهى مهاجرة الفلاحين وسكان القرى — أى الايدى العاملة في الزراعة — الى المدن طلبا لرزق أوسع وأقل عناء وجريا وراء ما يجدونه فيها من حياة اللهو والملاذ •

فمن ذلك أن سكان المدن في الولايات المتحدة الامريكية زاد منذ الحرب العالمية من ٢٥ ٪ الى ٧٥ ٪ من مجموع السكان حتى أن سكان ولايتى كانزاس وتكساس Kansas et Taxas المشهورتين بخصب الارض ووفرة المحصول آخذون في النقصان • ولو استمرت هذه

---

(١) من تقرير لجناب الخواجه أميل عيد أحد مندوبى الحكومة المصرية فى مؤتمر القمح الدولى المنعقد فى روما بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٧

المهاجرة فى تلك البلاد على الصورة المذكورة — أى من الاقاليم الزراعية الى المدن — لا تلبث الولايات المتحدة أن تصير مستوردة للقمح بدلا من أن تكون أكبر مصدرة للعالم كما هى الآن .

وفي كندا أيضا نرى أن المساحات التى تزرع قمحا تنقص من عام الى آخر .

وقد قلت المهاجرة من الخارج الى جمهوريتى الارجنتين والاوراجواى وأصبح عدد سكانها غير كاف لاستثمار الاراضى الزراعية الجديدة .

وتصدر استراليا معظم قمحها الى جنوب أفريقيا التى أقبل سكانها على التغذية بالقمح وقد كان معظمهم لايتغذى الى الحرب الكبرى الا بالذرة .

وتعنى نيوزيلانده بتربية الموشى الآن والاتجار بها أكثر من عنايتها بزرع القمح ولهذا فقد تحول جزء كبير من أرضها الى مراع لانتاج اللحوم وهى صناعة أوفر ربحا لسكانها من زرع القمح .

وفي الهند الانجليزية نشاهد أن القمح يقل والاستهلاك يزيد الى حد أنها في الثلاث سنوات الاخيرة لم تصدر ما كانت تصدره قبل الحرب بل أنها أصبحت مستوردة .

وروسيا المشهورة بوفرة قمحها أصبحت الآن لا تفى بحاجات أهلها من هـذا المحصـول والنمسا والمجر فيهما عجز ظاهر بين الانتـاج والاستهلاك .

ورومانيا التى كان يضرب المثل بوفرة قمحها وكانت تمون كثيرا من البلاد الاوروبية قل تصديرها مع أن مساحتها تضاعفت بضم ولاية بسارابيا اليها تلك الولاية ذات الارض الخصبة الصالحة لزراعة القمح .

وكذلك الحال بالنسبة لشمال أفريقيا كالجزائر وتونس فان زراعة الشعير والعنب حلت فيها محل زراعة القمح .

وتستورد فرنسا من الخارج ١٥ في المائة من القمح الذى يحتاج اليه سكانها بعد أن كانت مصدرة .

أما في مصر فمعلوم أن القطن حل محل القمح وأصبح له المقام الاول حتى أضحت وهى البلاد الغنية من قديم الزمان بخصوبة أرضها وشهرة قمحها تستورد من الخارج نحو ٢٠ في المائة منه لسد حاجات سكانها .

والذى سد هذا العجز الى الآن هو الوفر في صناعات القمح الثانوية مثل النشا والدكسترين وسكر الجلوكوز فانها صارت تستخرج أخيرا من محصولات أخرى مثل الارز والذرة . ولو دام الامر على هذا الحال زمنا لما أمكن سد هذا العجز بين الانتاج والاستهلاك فى القمح . ولو قدر وحصل عجز مدة سنتين متتاليتين في محصول البقية الباقية من البلاد التى تنتج القمح بكثرة وتصدره للخارج لوقعت لا محالة أزمة وارتفع ثمن الخبز الى حد لا يطاق . والواقع أن العالم يسير في الوقت الحاضر نحو هذه النتيجة بخطوات واسعة وهو لا يشعر .

وضع رتب القمح

تقوم الامم الاخرى بتنظيف حبوبهم تنظيفا جيدا وفي كل يوم يكتشفون وسائل جديدة لزيادة الاعتناء بنظافة الحبوب وتنقيتها ومع ذلك يرى أعضاء المؤتمر وجوب زيادة الاهتمام بأمر التنظيف والتنقية ويحثون الحكومات والافراد على ايجاد وسائل أوفي للوصول الى الغرض المنشود .

واذا كان هذا هو الحال في أوروبا وأمريكا فكم يجب أن يكون الاهتمام عظيما بأمر التنظيف والتنقية بمصر وحالة القمح عندنا من هذه الوجهة كما كانت عليه منذ آلاف السنين ولم تتقدم خطوة واحدة الى الامام . حقا ان وساخة الغلال عندنا في مصر ووجود المواد الغريبة المخلوطة بها وهى نتيجة الاهمال أو العمد من شأنها أن تقلل من قيمة القمح المصرى وتضر بتجارته ضررا بليغا وتحول دون تصديره للخارج .

واننا أصحاب المطاحن نشكو مر الشكوى من هذه الوساخة ومن المواد الغريبة التى تعود بالضرر العظيم على القمح وعلى الدقيق وعلى الآلات الطاحنة معا وبالتبعية على صحة المستهلكين آكلى الخبز .

ولا أعنى بذكر ذلك مراعاة مصلحة التجار وأصحاب المطاحن فقط بل أرانى أشعر بأنى أقوم بواجب مقدس اجتماعى عظيم نحو الجمهور حينما ألفت نظر الحكومة المصرية الى هذا الامر الخطير — أمر وساخة القمح في مصر — ووجوب اتخاذ الوسائل الفعالة لتنظيف الحبوب وتنقيتها .

وأعود الى موضوع رتب القمح فأقول :

انه بعد تنظيفه وتنقيته باحدث الوسائل وأكملها يجب في أول موسم القمح من كل عام أن يجتمع فريق من الاختصاصيين الفنيين المزارعين منهم والتجار ومديرى مخازن القمح التى سيأتى الكلام عليها وأصحاب المطاحن والمخابز ويتفقوا فيما بينهم على وضع رتب ودرجات لكل نوع من القمح تبعا لصفاته الجلوتينية والنشوية ولونهما والوزن النوعى وبالجملة فالمرغوب فيه الآن هو معاملة القمح من هذه الوجهة أسوة بالقطن فكما أنه يوجد للقطن السكلاريدى مثلا رتب الجود والجودفير وكذلك بالنسبة للاشمونى وغيره فالمطلوب ايجاد رتب لكل نوع من من أنواع القمح مثل البلدى والهندى .

وتكون كل رتبة ثابتة ومعروفة بصفاتها ومميزاتها للمنتجين والتجار وأصحاب المطاحن ليس فقط في البلد الواحد بل يكون ذلك في جميع البلدان وتصبح هذه الرتب أساس المعاملات بين المنتجين والتجار وأصحاب المطاحن والمخابز .

ولا يكتفى في المستقبل بأن ينص في العقود على نوع القمح المتعاقد عليه بل يجب فوق ذلك تعيين الرتبة أيضا وقد قدر المؤتمر أهمية وفوائد وضع رتب القمح وحبذ أعضاؤه من تجار ومزارعين وأصحاب المطاحن

والمخابز هذه الرغبة نظرا للفوائد العظيمة المنتظرة وأقل ما فيها أنها تمنع الارتباك فى تجارة القمح دون الغش وخلط الغلال التى من رتب وصفات مختلفة .

ولا يخفى أن أرباب المطاحن يطلب منهم أصحاب المخابز على الاخص دقيقا متجانسا ثابت الصفات حتى يكون كل نوع من الخبز ثابتا لا تتغير صفاته وجودته يوما عن آخر حسب اختلاف الدقيق .

ولكى يتلافي أصحاب المطاحن هذا الاختلاف في الدقيق وعدم ثبات صفاته تراهم مضطرون لان يلجأوا الى طريقة الخلط . فاذا كان قد تورد لهم مثلا كمية من القمح نسبة النشا فيها أكثر من المطلوب ونسبة الجلوتين أقل منها فانهم يخلطونها بقمح آخر تكون فيه النشا والجلوتين على عكس النسبة المتقدمة حتى يكون متوسط مجموع دقيق القمح المخلوط على هذا الشكل قريبا من الدقيق المطلوب .

ويتفق أحيانا أن تبقى لدى أصحاب المطاحن مقادير من الغلال وأصحاب المخابز مقادير من الدقيق غير صالحة للخبز لانهم لا يجدون ما يخلطونه بها ليصلوا الى متوسط الصفات المطلوبة للاستهلاك وقد يطول على مثل هذه المقادير الوقت فيبقى ثمنها محبوسا دون انتفاع به وربما فسدت .

وفضلا عن ذلك فان في تحديد رتب القمح تسهيل كبير للتجارة وراحة للتجار .

والذى يحدث الآن انه متى تعاقد شخصان على شراء مقدار من القمح يعينان النوع فقط الذى صار الاتفاق عليه دون ذكر رتبه أو صفاته فمتى جاء دور الاستلام اضطر المشترى أن يترك عمله وينتقل الى الاماكن المودع فيها القمح سواء أكان في المراكب أو الشون أو عربات السكك الحديدية أو الاجران ويأخذ في الكشف على البضاعة وهنا تقوم منازعات لا عداد لها ينتهى كثير منها أمام المحاكم .

وذلك لان البضاعة تكون في أغلب الاوقات خليطا كشكولا من درجات مختلفة وصفات متباينة وان كانت من نوع واحد فضلا عن الاوساخ والمواد العديدة الغريبة المخلوطة بها ان اهمالا أو عمدا • ولكن اذا وضعت الرتب والصفات أصبح البيع والشراء والاستلام والتسليم على الرتبة التى صار الاتفاق عليها فيطلب المشترى الرتبة التى اتفق عليها والبائع ملزم في هذه الحالة أن يسلمه اياها • وتكون كل درجة موضوعة على حدة في المخازن والشون والاماكن الاخرى •

وبهذه الطريقة يستطيع المتعاملون أن يبيعوا ويبتاعوا ألوف الكميات العديدة وهم في مكاتبهم دون أن يتحملوا عناء أو مشقة ونفقات واذ ذاك تتوفر عليهم أوقاتهم الثمينة وتتلافي المنازعات •

ومن نتائج وضع رتب للقمح أن المنتجين مضطرون أن يزرعوا المراتب الجيدة المرغوبة دون غيرها وحينئذ يحصل انتخاب الرتب الجيدة ومع مرور الزمن تنقرض الرتب الواطية وتتحسن الرتب الجيدة جريا على نواميس النشوء والارتقاء •

والذى أراه قبل كل شيء تحقيقا لهذا الغرض أن تتدخل الحكومة وتسن قانونا يقضى :

(١) بوجوب تنظيف الغلال تنظيفا تاما ومنع الاتجار من بيع وشراء ورهن وبدل وشحن وتصدير كل ما يكون غير نظيف على نسبة يعينها القانون •

(٢) منع خلط التقاوى فلا يزرع المزارعون في الارض الواحدة الا قمحا من نوع واحد اما هندى مثلا أو بلدى الخ وكذلك يمنع خلط القمح بعد حصده فلا يبيع المنتجون ولا يعرضون للبيع ولا يخزنون فى المخازن العمومية ولا يصدرون حبوبا مخلوطة •

ويجب أن يتضمن هذا القانون المرغوب وضعه عقوبات على من يخالف نصوصه من خلط وعدم تنظيف وذلك أسوة بالقوانين التى صدرت أخيرا بالنسبة للقطن •

التخزين

من وسائل حفظ القمح وصيانته كيفية تخزينه وقد شاهدت بنفسى في كثير من بلاد فرنسا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا وهولاندا وألمانيا مخازن خاصة للقمح مستوفية لجميع الشروط الاقتصادية والعلمية والصحية من النوع الذى يسمونه سيلو (Silos) ويوجد منه أيضا في أمريكا وعلى الاخص الولايات المتحدة وكندا حيث لهذا النوع من المخازن المقام الاعلى وحتى السودان فانه لا يخلو من هذه المخازن المثلى التى أنشئت فيه حديثا وقد كان يؤلمنى أثناء وجودى بالمؤتمر أن مصر لا تعرف من هذ المخازن شيئا ولم تعن حكومتها بانشاء عدد منها فيها •

هذه المخازن الخاصة (السيلو) هى التى أوصى المؤتمر بتعميمها والاكثار من انشائها في جميع البلاد •

ومن فوائدها :

(أولا) تقوم ادارة المخازن المذكورة باستلام محصولات المنتجين من عربات السكك الحديدية أو المراكب ووزنها •

(ثانيا) من أهم وظائفها ومزاياها ان ادارتها تقوم بتنظيف حبوب كل مزارع عند استلامها تنظيفا تاما بأحدث الوسائل فتفصل عنها التراب والحصى والقش والمواد الاخرى الغريبة عنها كالدحريج والشعير وتضع كلا على حدته لتنتفع منه بما يمكن الانتفاع به ثم تقسم القمح بعد عملية التنظيف الى مراتب ودرجات وتضع كلا أيضا على حدة كما شرحناها في تعليقنا على وضع الرتب •

(ثالثا) أنها تصون القمح من العوامل الجوية والطبيعية والحيوانات القارضة والحيوانات الفاتكة • ذلك لان طريقة بنائها من الخارج والداخل وكيفية تبليطها وتسقيفها تمنع وصول الرطوبة وهطول الامطار وتسرب الماء من الارض اليها فتحول دون تعفن جانب كبير من الغلال أو تنبيتها كما أنها تحول دون دخول الفيران والحشرات والطيور وتمنع ضياع مقدار يذكر منها تأكله هذه الحيوانات •

وقد دلت التجارب والاحصائيات على أن ما يضيع سنويا من الغلال بفعل هذه العوامل الطبيعية وغيرها يبلغ عشر المحصول تقريبا فاذا نظرنا الى مقدار المجموع السنوى للمحصول اتضحت لنا الفوائد العظيمة الهائلة التى تعود على المجتمع الانسانى من هذه المخازن •

(رابعا) نظام الفارنت Warrant

هذه المخازن تسهل التجارة والمعاملات المالية الخاصة بالقمح تسهيلا كبيرا بما ترتب عليها من انشاء نظام الفارنت البديع فى الخارج •

فقد نظم التشريع الخاص بالفارنت كيفية التصرف بالبيع والرهن في مقادير غلال المزارعين والتجار • وخلاصة هذا النظام أن صاحب الغلال بمجرد أن يودع غلاله في احدى هذه المخازن يسلم له ايصال مؤقت الى حين الانتهاء من عملية التنظيف وفرز الرتب والوزن ثم يعطى له سند نهائى هو ما يسمونه الفارنت أو بالاحرى عدة سندات • واحدة عن كل كمية من الكميات التى اصطلح على اتخاذها وحدة للمعاملة كأن تكون الوحدة مائة أردب مثلا وهى وحدة ثابتة على العموم • فاذا أودع شخص في احدى هذه المخازن ٥٠٠ أردب مثلا وكانت الوحدة الاساسية مائة أردب تعطى له خمسة سندات كل واحدة منها بمائة أردب •

وينقسم كل سند الى قسمين ممكن فصلهما عند اللزوم أحدهما لاثبات ملكية المودع للكمية المخزونة المذكورة فيه • ويستعمل للتصرف في الملكية (أى بالبيع فقط) وثانى قسمى السند يستعمل للتصرف بالرهن فقط •

فاذا أراد أحد المودعين أن يرهن ما أودعه كله أو بعضه ما عليه الا أن يرهن القسم الثانى فقط من السند أو من السندات التى تحت يده الى المرتهن ويسلمه اياه • ويصير التأشير في الوقت نفسه على القسم الاول الباقى مع المودع بحصول الرهن وذكر قيمة الدين والفوائد وسعرها وأجل الوفاء • والدائن المرتهن من جهته يمكنه أن يحول سند الرهن

المذكور الى غيره وهذا الى ثالث وهكذا • ويتم هذا الرهن والرهنيات المتعاقبة دون تسليم البضاعة واستلامها أو نقلها من مخزن المالك الى مخزن الدائن بل ولا حاجة الى وزنها فان كل هذا ثابت في نفس السند ويجوز بعد ذلك لصاحب الغلال المخزونة أن يتصرف بالبيع بعد الرهن ويتم ذلك بأن يبيع القسم الاول من السند ويحوله للمشترى • ولما كانت قيمة الرهن والفوائد مذكورة في القسم الاول من السند فما على المشترى الا أن يدفع للمالك الفرق فقط • ويصح أن تباع هذه الورقة وتحول المرة بعد المرة وتنتقل من يد الى يد بمجرد تحويلها من غير نفقات • واذا أراد المشترى الاخير أن يستلم القمح المخزون عينا ما عليه الا أن يدفع للدائن المرتهن قيمة الدين والفائدة ويسحب منه القسم الثانى الذى تحت يده • ذلك لان ادارة المخازن لا تسلم الكميات المخزونة الا اذا استردت السند بقسميه •

كل هذه العمليات تتم على الاوراق دون أن تنتقل البضاعة من مخازنها ودون أن تصرف النفقات فى سبيل نقلها ووزنها كل مرة الامر الذى يسهل التجارة تسهيلا كبيرا ويكفى المتعاملين المشقة والنفقات وضياع الوقت • ويحصل فى الوقت نفسه وفر في شون البنوك المختلفة المتعددة وما تستلزمه من نفقات ادارة وعمال •

وشىء من هذا النظام ، نظام الفارنت موجود بمصر بالنسبة لشركات الاستيداع في الجمارك فيما يتعلق بالبضائع الاخرى وهذا ما أرى ضرورة ايجاده وتعميمه بمصر بالنسبة للغلال وهذا لا يتأتى الا بعد انشاء مخازن عمومية على الطريقة المتقدم بيانها •

(خامسا) نظرا لاتساع حجم هذه المخازن في المناطق الزراعية بالبلاد التى أنشئت فيها والتى تقوم عادة بها شركات يحصل وفر يذكر فى نفقات الحفظ والتفريغ والشحن والوزن بالنسبة لكل مزارع يخزن محصوله في تلك المخازن العمومية • ولا يخفى أن كل وفر من هذا القبيل في نفقات القمح من شأنه أن يقلل من ثمنه وبالتبعية من ثمن

الخبز وفي هذا مصلحة كبرى لكل شخص يأكل الخبز • يضاف الى ذلك أن كل أعمال هذه المخازن من رفع وشحن وتفريغ ووزن تقوم بها آلات ميكانيكية قوية توفر كثيرا من مجهود الانسان ومتاعبه • فلا نعود نرى في القرن العشرين هذا المنظر المؤلم • رجالا يشتغلون كالدواب في حمل الزكائب الثقيلة ونقلها وتفريغها يخنقهم ويعميهم التراب وتصليهم الشمس بحرها كما كانت تشتغل أجدادنا في بناء الاهرام فى عهد العبودية والاسترقاق •

(سادسا) ومنها أنها لا تجعل المنتجين تحت رحمة المرابين والبنوك لان ادارة هذه المخازن تجرى عملية التسليف على الغلال المخزونة بفوائد بسيطة معتدلة فلا يستطيع الماليون الآخرون أن يسلفوا بسعر أعلى من سعر المخازن بل تراهم أمام هذه الحالة مضطرون لان ينزلوا أسعار سلفياتهم الى أقل من أسعار سلفيات المخازن حتى يفضلهم المنتجون وفي ذلك وفر واضح للجميع •

والذى يساعد على هذه الحالة ويلزم الماليين والبنوك بتخفيض هو قبل كل شيء النقابات الزراعية لانها بطبيعة تكوينها لا تسعى وراء الكسب • وهذه احدى الفوائد المرجوة من تعميم النقابات بالقطر المصرى •

(سابعا) تسهيل مراقبة وضبط المقادير المخزونة •

* * *

أما في مصر فالحالة كما ذكر متأخرة جدا لا نظام لها اذ يبقى محصول كل مزارع مدة من الزمن على أرض مكشوفة تؤثر عليه رطوبة الجو والارض وتأكله الطيور والحشرات والفيران ويختلط به الطين والحصى والقش وغيرها ثم يوضع بعد ذلك في شون أو فيما يسمونه مخازن يكون القمح فيها معرضا لكل الآفات المتقدمة • ويقوم كل منتج بعملية التخزين والوزن والكيل والنقل من الحقول الى المخازن بمصاريف متعددة تضاف الى أسعار القمح فيتحملها في النهاية أفراد الشعب آكلى الخبز •

هذا فضلا عن أن هذه الوسائل القديمة في التخزين تؤثر على تجارة القمح وتجعله غير مرغوب فيه في الخارج نظرا لوساخته وكثيرا ما يكون بعضه متعفنا أو منتنا أو مسوسا الامر الذى ينقص من ثمنه . وقد نزل سعره الى ١٢٥ قرش صاغ الآن أى في أواخر يوليو سنة ١٩٢٧ ولكن بانشاء مخازن على النظام المرغوب فيه تنتظم تجارة القمح عندنا وتدخل مصر بذلك فى دائرة التجارة العالمية ويرتفع ثمنه فتصدره الى الخارج .

فواجب الحكومة حيال هذه الحالة المحزنة أن تتدخل في الحال وتقوم بانشاء بعض مخازن من هذا النوع الحديث وهو السيلو (Silos) تكون أنموذجا للمنتجين والتجار يقتدون بها متى رأوها أمامهم واتضحت لهم فوائدها ملموسة بأيديهم . فتقوم النقابات والشركات في جميع أنحاء البلاد لانشاء مثل هذه المخازن ولتبدأ الحكومة بعمل مخزنين من هذا النوع في القاهرة أحدهما بساحل أثر النبى بمصر القديمة والآخر برءوس الفرج . مخزنين كبيرين يسع كل منهما ١٠٠٠٠٠ مائة ألف أردب تتوفر فيهما وسائل الحفظ والصيانة وأدوات التنظيف والرفع والنقل والتفريغ والوزن على أحدث الاساليب وأوفاها يخزن فيهما الافراد حبوبهم مقابل أجر بسيط . وأنه وان كان كل مخزن منهما قد يكلفها نحو ٦٠٠٠٠ جنيه ولكن هذا المبلغ لايذكر بجانب الفوائد الكبيرة التى تعود على الامة بأسرها وليس فقط على التجار والمزارعين .

وانى أضرب هنا مثلا على سبيل العظة فأقول أن القاهرة تستهلك في العام ما يربو على ١٢٠٠٠٠٠ أردب من القمح يضيع من هذه المقادير سنويا بسبب العوامل الجوية والطبيعية والحشرات والطيور لسوء نظام

التخزين أكثر من عشر هذه المقادير أى ١٢٠٠٠٠ أردب سنويا أى بما قيمته ١٥٠٠٠٠ جنيه في كل عام حسب السعر الحاضر .

فاذا أنشأت الحكومة المخازن على الطريقة المرغوب فيها توفرت على الامة هذه المقادير التى تهلكها العوامل المذكورة .

وقد تجنى الحكومة من وراء ذلك ربحا وان قلت قيمة أجرة التخزين متى اقتنع الناس بفوائد هذه المخازن وأقبلوا عليها . على أنى أعود وأكرر القول بأن الحكومة يجب عليها أمام هذا المشروع الحيوى الاجتماعى العظيم أن لا تبالى ولا تهيب النفقات في هذا المقام . وأن لا تنتظر فائدة شخصية لها من هذا المشروع وأن لا تتهاون فى البدء بالعمل قياما بأول واجب عليها نحو الشعب مقتدية في ذلك بالحكومات الاخرى وحتى بحكومة السودان . وهذه أول خطوة تطلب منها وبعد ذلك يأتى دور الشركات والنقابات الزراعية .